إن سلسلة حلقات "WissensWerte" حول موضوع حقوق الإنسان تتكون من فيلم يمنح نظرة عامة عن الموضوع بالإضافة إلى فيلم لكل بعد من الثلاثة أبعاد المتعلقة بحقوق الإنسان. وكل الأبعاد تتمتع بنفس الأهمية في نظام حقوق الإنسان.

يتم تسليط الضوء على تاريخ تكون حقوق الإنسان وانتهاكات الوقت الحاضر لها بالإضافة إلى حقوق المرأة ودور المنظمات غير الحكومية مثل منظمة العفو الدولية.

هذا الفيلم يعالج البعد الثالث لحقوق الإنسان، وهو ما يطلق عليه "الحقوق الجماعية".

كذلك فهو يسلط الضوء على استمرار تطور نظام حقوق الإنسان وأكبر المشاكل الموجودة بداخله في الوقت الحاضر.

سبعينات القرن العشرين: لقد تغير العالم بشكل هائل.

فالعديد من المستعمرات السابقة اكتسبت استقلالها.

ولكن سريعا ما تتحول نشوة الحرية المكتسبة حديثا إلى مواجهة الواقع، فالكثير من هذه البلدان يواجه مشاكل تنموية رهيبة.

كثيرا ما تعد الأسباب عابرة لحدود البلدان بل أيضا عالمية، مثل نتائج تحول المناخ أو نظام تجاري عالمي غير عادل.

وجاءت العواقب:

حروب، تخلف عن النمو، فساد أو تدمير للبيئة

وفي معظم الأحوال لا يمكن للبلد النامي المعني حل مشاكله وحده.

أثارت البلدان النامية قضية الحقوق الجماعية داخل النقاش حول حقوق الإنسان كرد فعل على هذه المشاكل.

تتضمن هذه الحقوق: الحق في السلام. الحق في بيئة نقية. الحق في الاستخدام الحر للمواد الخام الخاصة بكل بلد. والحق في التنمية، وهو يتمتع بأهمية خاصة.

هذه الحقوق تختلف عن حقوق البعدين الأول والثاني لسببين:

1. فهي لا يجدر بها حماية أفراد وإنما مجموعات كاملة من الناس، مثل الشعوب. من هذا المنطلق سميت بـ"الحقوق الجماعية".
2. لا يختص البلد الأم بتنفيذها في المقام الأول، وإنما يحمل المجتمع الدولي هذه المسؤولية.

تنبع هذه الحقوق من فكرة التضامن بين البلدان. ومن هذا المنطلق يطلق أحيانا اسم "حقوق التضامن" على الحقوق الجماعية.

إن البعد الثالث هو أكثر جدلية من البعدين الأولين.

فهناك حجة حاسمة: إن حقوق الإنسان هي حقوق فردية بحكم تعريفها. وهذا يعني أنها تنطبق على أفراد فقط وليس مجموعات.

كذلك يقول بعض الخبراء أن حقوق البعد الثالث لن تحمل أبدا نفس القيمة القانونية والسياسية مثل البعدين الأولين.

ومن هذا المنطلق يوجد تخوف من تقويض مبدأ عدم قابلية حقوق الإنسان للتجزئة وبذلك إضعاف نظام حقوق الإنسان بأكمله.

في البداية عارضت معظم الدول الصناعية البعد الثالث. فقد كانت متخوفة من استمداد الدول النامية لمطالبات مالية من الحق في التنمية. ولكن معظم الدول الصناعية أصبحت تدعم البعد الثالث منذ المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان (1993). ورغم كل الانتقادات نجح التوصل إلى اتفاق: فحقوق البعد الثالث هي جزأ ثابت من نظام حقوق الإنسان.

يقدم البعد الثالث مثالا جيدا على أن حقوق الإنسان بالفعل عالمية، ولكن يمكن تغيير الحقوق المنفردة كما يمكن إضافة حقوق جديدة. فربما يجعل التقدم التكنولوجي هذا أمرا ضروريا، كما حدث مع اختراع الهندسة الوراثية أو الاستنساخ. كما يمكن أيضا أن تثير التغيرات السياسية هذه الضرورة. ففي حالة البعد الثالث كان السبب في المقام الأول إنهاء الاستعمار والعولمة.

ومع الوقت تصبح بذلك القضايا الجديدة أمرا متفق عليه دوليا.

ولكن ذلك لا يعني أن كل البلدان أصبحت ملزمة قانونيا بهذه الحقوق أو أنه أصبح من الممكن اللجوء للمحاكم للحصول عليها. فهذا يشترط إدماجها في اتفاقات دولية.

فحقوق البعد الأول متضمنة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أما حقوق البعد الثاني فقد رسخت في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويمكن جعل حقوق منفردة ملزمة قانونيا على المستوى الدولي عبر تبني اتفاقية معينة للأمم المتحدة. وكان هذا الحال مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكذلك مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

تتمثل الخطوة التالية في إمكانية اللجوء للمحاكم للحصول على الحقوق: ما هي الخطوات القضائية يمكن لشخص يشعر بحدوث انتهاك لحقوقه أن يقوم بها؟

إن الاتفاقات الدولية تلزم الدول الموقعة عليها بتعديل تشريعاتها الوطنية لتتوافق مع حقوق الإنسان الواردة في الاتفاق. ويمكن لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان اللجوء للقضاء الوطني داخل بلدهم.

ولكن لنفترض أن شخصا عبر كل الهيئات القضائية ولم يحصل على حقه. في هذه الحالة لا يتبقى له سوى اختياران:

يمكن لهذا الشخص أن يقدم ما يسمى "شكوى فردية" لدى اللجنة المسؤولة عن الاتفاق. ومن ثم تتخذ اللجنة المعنية قرارها التحكيمي. ورغم أن القرار ليس ملزما قانونيا بالنسبة لدولة صاحب الشكوى، إلا أن التجارب أثبتت أن هذه القرارات من شأنها أن تؤدي إلى ضغط سياسي هائل. فلا يوجد بلد يريد أن يعرف وسط الرأي العام الدولي كبلد منتهك لحقوق الإنسان.

هذه الوسيلة متاحة بالنسبة للبعدين الأول والثاني بالإضافة إلى الاتفاقات الدولية. لكنها ليست متوفرة بالنسبة للبعد الثالث بعد.

هناك إمكانية أخرى، وهي رفع دعوى في أحد أنظمة حقوق الإنسان الإقليمية. ويعد النظام الأوروبي هو الأكثر تطورا. فهو يمتلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتي يتم الالتجاء إليها كثيرا جدا. فهي تصلها سنويا أكثر من 50 ألف شكوى فردية من بلدان المجلس الأوروبي.

أما أنظمة حقوق الإنسان الأخرى فهي أقل تطورا بكثير. ولا تقدم سوى بدائل قليلة لنظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ويتبين لنا أن نظام حقوق الإنسان الدولي في تطور مستمر. وقد تحقق بالفعل الكثير، ولكن مازالت هناك مهام كثيرة. ومن أهم المشاكل القائمة في نظام حقوق الإنسان:

يجب تقوية الأنظمة الإقليمية لحقوق الإنسان، خاصة في أفريقيا وأمريكا. وهناك مناطق مثل آسيا والشرق الأوسط لا توجد أنظمة إقليمية لحقوق الإنسان من الأساس. يجب إقامة هذه الأنظمة.

يجب على كل بلد على حدة وكذلك على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لتفادي حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان التي يتسبب فيها فاعلون غير حكوميين، مثل الشركات الدولية ومجموعات المتمردين أو أعضاء الجريمة المنظمة.

يجب توسيع نطاق المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي وتقوية أواصرها. فهي مسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة جدا مثل الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية.

لقد أثبت التاريخ أن نظام حقوق الإنسان قابل للتطوير والتوسيع حتى وإن كان الطريق شاقا في بعض الأحيان.

تجدون معلومات إضافية عن حقوق الإنسان في المقاطع الأخرى من سلسلة "WissensWerte".